

ويصدر بمنع العلاوة الاستثنائية قرار من السلطة المختصة بالترقية بعد أخذ رأي بلجنة شئون الموظفين .

ولا تمنع العلاوة المذكورة إذا قدم عن الموظف تقرير بدرجة ضعيف فإذا قدم عن الموظف بعد ذلك تقرير آخر بدرجة أقل منع العلاوة الاستثنائية اعتباراً من أول الشهر التالي ل تاريخ اعتبار هذا التقرير .

ولا تمنع العلاوات أيضاً للوظيفين المصالين إلى المحاكمة التأديبية أو الجنائية فإذا لم يقض بالإدانة منحت من تاريخ استحقاقها . أما الموظفون الذين وقفت عليهم إحدى العقوبات الواردة في المادة ٥٢ من هذا النظام فلا يجوز منعهم العلاوة الاستثنائية إلا بعد انتهاء الفترات المحددة فيها .

وإذا رق الموظف إلى مرتبة تالية قبل انتهاء ثلاث سنوات على منه العلاوة الاستثنائية وكانت علاوة الترقية تزيد على العلاوة الاستثنائية ، منع الفرق بينهما فإن كانتا متساوين أو كانت علاوة الترقية أقل من العلاوة الاستثنائية رق الموظف بذات مرتبه دون زيادة .

وتحتفظ العلاوات الدورية للوظيفين الذين منحوا العلاوة الاستثنائية المنصوص عليها في الفقرة الأولى بالفقرات الواردة بالجدول المرافق على إلا تزيد مرتباتهم عن الحد الأقصى الوارد به . ويصدر بمنع هذه العلاوات قرار من لجنة شئون الموظفين طبقاً للحكم المنصوص طليها في المواد ٢٢ فقرة أولى و ٢٩ و ٣١ من هذا النظام ^٥

مادة ٢ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية، ويعمل به من أول يوليه ١٩٦٣

صدر براسة الجمهورية في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٨٤ (١٢ يوليه سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٢٠١ لسنة ١٩٦٤

بتتعديل قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩
نظام الموظفين بـ هيئة البريد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٤ ،
وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين
المعدلة له ،

ومن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ بنظام الموظفين
بـ هيئة البريد ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٤١ لسنة ١٩٦٠
باللائحة التنفيذية لنظام موظفي هيئة البريد ،

وعلم موافقة مجلس إدارة هيئة البريد بمجلسه المنعقد في أول فبراير
سنة ١٩٦٤ ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وعلم موافقة مجلس الوزراء ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣١ مكرراً من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٢١٩١ لسنة ١٩٥٩ المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ١٩٦٢
المشار إليه التنص الآتي :

" يمنع موظفو الهيئة الذين يقضون المدد الزمنية المبينة بالجدول المرافق
علاوة استثنائية لتصل بمرتباتهم إلى الحد الأدنى المقرر به أو يمنعون
علاوة استثنائية بقدر علاوة دورية بالفقرات المقررة بالجدول أيهما أكبر
بحيث لا يجاوز المرتب الحد الأدنى المشار إليه مضاعفاً إليه علاوة دورية
واحدة . وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لاقتضاء المدد .

نظام منتهي الملاويات الاستثنائية لمواطني الجالية